الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملتقى الوطني الأول حول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و25 أفريل 2018

الحكم الراشد والتنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية: دراسة تطبيقية (2000-2014)

ريمة شيبوب	مريم ريهي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر	جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر
Chiboub_rima@yahoo.fr	Meriem_pa@yahoo.fr

ملخص:

حاولت الدراسة تقديم إجابة عن التساؤل الرئيسي لها والمتمثل في:"ما مدى تأثر مؤشرات التنويع الاقتصادي بمستوى تطبيق الحكم الراشد في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2000 إلى 2014؟"، وللإجابة عن هذا التساؤل تم تحديد هدفين أساسيين للدراسة، أحدهما يتعلق بتحليل مدى تباين الدول من حيث معدلات التنويع الاقتصادي بها، وثانيهما يتعلق بتحديد أثر مستوى تطبيق الحكم الراشد على التنويع الاقتصادي على مستوى هذه الدول الأربع المدروسة للفترة الممتدة من 2000 إلى 2014. حيث أثبتت النتائج التطبيقية وجود تباين بين الدول فيما يتعلق بمعدلات التنويع الاقتصادي. من ناحية أخرى، أثبتت نتائج الانحدار البسيط أن مستوى تطبيق الحكم الراشد لا يؤثر على معدلات التنويع الاقتصادي على مستوى هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، حكم راشد، ناتج محلي إجمالي، مؤشرات الحكم الراشد عبر أنحاء العالم.

Résumé:

Cette étude essaie d'apporter une réponse sur la question principale de la recherche qui à été formulée de la manière suivante: Est-ce qu'il y a un impact de la bonne gouvernance sur la diversification économique dans les pays arabes étudiées pendant la période 2000-2014? Pour répondre à cette question, la recherche avait deux objectifs principaux: celui d'analyser la variance des taux de diversification économique, et celui de tester l'impact de la bonne gouvernance sur la diversification économique dans les quatre pays étudiées au cours de la période s'étalant entre 2000 et 2014. Les résultats de l'étude empirique montrent qu'il a une variance entre les pays au niveau des taux de diversification économique. En revanche, selon la régression simple, les résultats montrent qu'il n y a un impact significatif de la bonne gouvernance sur la diversification économique dans ces pays.

Mots Clés: diversification économique, bonne gouvernance, produit intérieur brut, *worldwide governance indicators*.

تمهيد:

ازداد اهتمام الدول باقتصادياتها في ظل ما يعرفه العالم من انفتاح جعل من تعرض دولة معينة لأي خلل له أن يطيح ببقية الاقتصاديات المرتبطة بها، ولعل من بين أهم الأساليب التي وضعت حتى تضمن عدم تأثر اقتصاد معين بالتذبذبات الحاصلة على مستوى قطاع ما سواء كانت داخلية أو خارجية هو ما يعرف بالتنويع الاقتصادي، أين تلجأ الدولة لتنويع مصادر ناتجها بتنويع قطاعاتها وعدم تركيزها على ما يعرف بقطاع المواد الأولية أو الأساسية على مستواها.

كثيرا ما يثار جدل التنويع الاقتصادي إذا تعلق الأمر بالدول التي تتمتع بموارد طبيعية هامة، حيث تعتبر هذه الأخيرة أساسية في تحقيق مؤشرات اقتصادية كلية جيدة لدولها، رغم أن ما يعاب على الموارد الطبيعية ليس فقط ندرتها خاصة في ظل بروز ما يعرف بالتنمية المستدامة الداعية إلى الاستغلال الأمثل لهذه الموارد بما يضمن عدم المساس بحقوق الأجيال اللاحقة، بل يمتد التهديد ليشمل تأثير تسارع التطور التكنولوجي على استغلال هذه الموارد وبروز ما يعرف بالطاقات البديلة المتجددة. في هذا الصدد، تبرز الدول العربية المصدرة للبترول كدول تمتعت لفترة زمنية هامة ببحبوحة اقتصادية بفعل ما أتاحته الأسعار الجيدة لموادها الخام على مستوى السوق العالمية مما جعلها تحقق مؤشرات اقتصادية هامة فتحت أمامها مجال إعادة بلورة اقتصادياتها والرفع من الأهمية النسبية لقطاعات أخرى يكون لها الأثر في الحفاظ على استقرار الاقتصاد حتى بعد تدهور أسعار البترول وهو ما حدث فعلا بداية من أكتوبر 2014، فما الذي يمنع دولا كهذه للعمل على تسريع وتيرة تنويع اقتصادها رغم أنه أتيحت لها فرصة لذلك؟!

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بما يعرف بالحكم الراشد تزامنا مع ما عرفته مؤشرات الفساد على مستوى العديد من الدول من ارتفاع ملحوظ. في حين أن أهمية الحديث عن الحكم الراشد وارتباطه بالتنويع الاقتصادي إنما يبرز من خلال المفارقة التي مفادها "وجود دول لا تتمتع بالموارد الكافية (عوامل الإنتاج) رغم ذلك تمكنت من أن تكون ضمن مصاف الدول المتقدمة بما حققته من معدلات نمو اقتصادي ممتازة تعكس رشادة استغلالها للموارد القليلة المتاحة، في حين عجزت دول أخرى على تحقيق استغلال جيد لمواردها رغم تعددها الأمر الذي انعكس سلبا على مؤشراتها الكلية". فالحكم الراشد وما ينطوي عليه من إيجابيات يفترض أن يوجه اقتصاد دولة ما نحو استراتيجية التنويع كونها تعتبر من بين أهم الاستراتيجيات التي إن طبقت حققت استقرارا اقتصاديا في ظل التقلبات المتسارعة التي يعيشها الاقتصاد العالمي، بما يضمن تحقيق رفاهية أفراد المجتمع على اعتبار أنه أهم هدف وجد الحكم الراشد حتى يضمنه من خلال أبعاده المختلفة التي يفترض أن تتحقق اعتمادا على سلطاته الثلاث الأساسية: التشريعية، التنفيذية والقضائية. فالحكم السيء الفاسد هو الذي تغيب عنه الرؤية الاستراتيجية ليحل محلها تحقيق المصالح الذاتية وهو الذي يتناقض وتفويض الشعب له بما يخدم مصالحه.

بالتركيز دائما على الوضع بالدول العربية (الجزائر، المملكة العربية السعودية، الكويت والإمارات العربية المتحدة) وللفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، ستتم دراسة أثر الحكم الراشد على مؤشرات التنويع الاقتصادي على مستوى هذه الدول، لتكون بذلك الفرضية الرئيسية للدراسة مصاغة وفق الآتي:

ما مدى تأثر مؤشرات التنويع الاقتصادي بمستوى تطبيق الحكم الراشد في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2000 إلى 2014؟

الإجابة عن الإشكالية المطروحة تتطلب تجزئتها إلى أسئلة فرعية وفق الآتي:

- هل تتباين الدول محل الدراسة من حيث مؤشرات التنويع الاقتصادي على مستواها خلال فترة الدراسة؟
- ما مستوى تطبيق الحكم الراشد في هذه الدول خلال فترة الدراسة؟
- هل يؤثر مستوى الحكم الراشد على مؤشرات التنويع الاقتصادي بهذه الدول خلال فترة الدراسة؟

تصاغ فرضيات الدراسة وفق الآتي:

- تتباين الدول محل الدراسة فيما بينها فيما يتعلق بمؤشرات تنويعها الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- يعتبر مستوى تطبيق الحكم الراشد في الدول محل البحث متوسطا في المجمل.
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمستوى تطبيق الحكم الراشد على التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

هادفين بذلك إلى:

- التعرض لواقع التنويع الاقتصادي ببعض الدول العربية المصدرة للبترول.
- التطرق لواقع ومميزات الحكم الراشد في هذه الدول ومستوى تطبيقه.
- تحديد مدى تأثر التنويع الاقتصادي بمستوى تطبيق الحكم الراشد في الدول محل الدراسة.

في حين يستمد البحث **أهميته** طبعا من أهمية الموضوع الذي يعالجه، فالتنويع الاقتصادي يتوجب أن يكون هدفا تسعى أي دولة لتحقيقه على اعتبار أنه أساسي لاستقرار اقتصادها وبذلك رفاهية شعبها، وبالنظر إلى أن الحكم الراشد له الأثر الكبير في ذلك على اعتبار أن القرارات النابعة عنه سواء تعلق الأمر بقوانين، أنظمة، سياسات، وغيرها لها أن تحسن منه من خلال دعم القطاعات المختلفة وتشجيع الاستثمارات والمبادرات الخاصة، توجب أن نحدد أبعاد الحكم الراشد التي ينبغي دعمها أكثر حتى نضمن بذلك تحسينا في مؤشرات التنويع الاقتصادي، خاصة وأن من الدول محل الدراسة دول تشابهت كثيرا مع الجزائر من حيث تركيبة ناتجها المحلي الإجمالي لفترة من الزمن إلا أنها عرفت قفزة نوعية مقارنة بالجزائر.

أولا: الإطار النظري للبحث

في إطار علاقة جودة الحكم على مستوى دولة ما بارتفاع مؤشراتها الاقتصادية الكلية، اهتم العديد من الباحثين بربط ما يعرف بالحكم الراشد بالعديد من المظاهر الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والتحرير المالي، حيث نجد أن *Amaira* (2012)[1] أكد في دراسته حول علاقة الحكم الراشد بكل من التحرير المالي والنمو الاقتصادي إيجابية العلاقة بين الإطار المؤسساتي للدول والنمو الاقتصادي على مستواها استنادا إلى نتائج العديد من الأبحاث، حيث أن بعض الاقتصاديين اعتبروا أن من بين الأسباب الهامة

للتحسين من معدلات النمو الاقتصادي على مستوى دولة ما يتعلق ببيئة الأعمال ومدى استقرارها، أين يفترض أن بيئات الأعمال هذه تتمتع بوجود قوانين، سياسات وأنظمة حكومية قوية لها أن تقلل من حالات عدم التأكد المرتبطة ببيئة الأعمال، فالاقتصاد القوي قائم أساسا على حفظ حقوق الملاك مما يشجع المستثمرين والأفراد على الإنتاج والاستثمار. وقد استشهد في ذلك بدراسة البنك الدولي التي أجراها سنة 2003 على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، التي تتدنى فيها معدلات النمو الاقتصادي بفعل عدم استقرار المنطقة.

وعلى اعتبار أن المؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة منها ما يرتبط بالحسابات القومية قائم أساسا على ما تجود به مختلف القطاعات على مستوى الدولة، فقد تطلب الأمر ضرورة الاهتمام بأثر الحكم الراشد على التنويع الاقتصادي أيضا، ففي هذا الصدد نجد أن بنك دول إفريقيا الوسطى[2] (La banque des Etats de l'Afrique Centrale) قد أكد في مطلع دراسته المنشورة سنة 2007 والمتعلقة بالتنويع الاقتصادي في دول إفريقيا الوسطى أن التنويع الاقتصادي يتأثر بعوامل عديدة وأبرز أن من بينها ما يتعلق بالسياسة العامة للدولة وكذا المتغيرات المؤسسية كالبيئة الاستثمارية والوضع الأمني وغيرها، وهذا على اعتبار أن أساس تعزيز القاعدة الصناعية في دولة ما ينطلق من قرارات السلطات في إطار الحكم الراشد.

1. التنويع الاقتصادي:

التنويع عموما هو عكس التخصص، أين يتم تسيير العديد من الأنشطة في نفس الوقت بدل التركيز على نشاط واحد فقط. والتنويع في الاقتصاد الجزئي قد يتعلق بالمؤسسة الاقتصادية وحاجتها إلى تنويع نشاطها لضمان بقائها في السوق والتحسين من أدائها، أو بالفرد في حد ذاته إذا ما تعلق الأمر مثلا بتنويع حافظة الأوراق المالية لتجنب انهيار أسعار الأسهم والسندات. كما يبرز التنويع على مستوى الاقتصاد الكلي والذي يعتبر موضوع بحثنا حاليا ويعبر باختصار عن تعدد القطاعات وتقارب أهميتها النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدولة دون التركيز على قطاع واحد فقط.

على المستوى الجزئي، عرف التنويع على أنه: "عدد من الأنشطة أو الأعمال المستقلة التي يمكن إدارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط، وهذا يعبر عنه بتنويع مجال النشاط الاستراتيجي، أي دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد"[3]، فالتنويع على مستوى المؤسسة الاقتصادي قد يكون تنويع ما هو موجود من منتجات أو تنويع الأسواق التي تعرض فيها منتجات المؤسسة.

أما على المستوى الكلي، فالتنويع يقصد به بشكل عام: "تقليل الاعتماد على مورد واحد والانتقال إلى تثمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع"[4]، فهو بذلك يعبر عن إعادة هيكلة للاقتصاد الوطني ومساهمة كل قطاع فيه في الناتج المحلي الإجمالي المحقق، بما يضمن اكتفاء ذاتيا في عدد من القطاعات، ويكون ذلك بتثمين القاعدة الصناعية والزراعية من خلال تشجيع الاستثمار وفتح المجال أمام القطاع الخاص حتى

يساهم في ذلك بالنظر لما أثبته من تفوق في الأداء على القطاع العام. فإذا ما تم التركيز على الدول العربية المصدرة للبترول والتي تعتبر محلا لدراستنا هذه يكون التنويع الاقتصادي إنما هو: "تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية".

إن اهتمام الدول بالتنويع الاقتصادي نابع أساسا من أهميته في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، فرغم أن الاقتصادي ريكاردو أكد أهمية التخصص الذي يتيح التحكم الجيد في جودة المنتجات في نظرية المزايا النسبية للتحسين من معدلات النمو الاقتصادي، فإن التنويع الاقتصادي على مستوى الدول النامية يعتبر أمرا جد ضروري، فاعتماد هذه الدول على المواد الأولية في كثير من الأحيان والتي تعتبر ناضبة يجعلها تعيش تحت وطئ المخاطر المختلفة، فوفرة الموارد الطبيعية على مستوى دولة معينة لها من السلبيات بمثل إيجابياتها، خاصة في ظل كونها تقضي على الإبداع والابتكار.

تتعدد المؤشرات المعتمدة في تقييم مدى تبني دولة ما لاستراتيجية التنويع الاقتصادي من عدمه، والجدول (1)[5] يلخص أهم مؤشراته:

الجدول (1): أهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

المؤشر	حسابه	شرحه
معامل جيني *Coefficient Gini*	$G = \sum_{i=1}^{k} (x_{i-1}y_i - x_i y_{i-1})$ $x_i = \sum_{j<i} \frac{n_j}{N}$ $y_i = \sum_{j<i} \frac{d_j}{D}$	حيث: x_i هو التكرار المجمع الصاعد النسبي لعدد القطاعات، y_i هو التكرار المجمع النسبي للناتج القطاعي. تتراوح قيمة هذا المعامل بين 0 و1، فكلما اقترب المعامل من الصفر دل ذلك على التنويع الاقتصادي والعكس.
معامل هرفندال-هرشمان *Coefficient Herfindal-Hirshman*	$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} (\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$	حيث: N تمثل عدد النشاطات، x_i ناتج النشاط i، X الناتج المحلي الإجمالي. تتراوح قيمة المعامل بين 0 و1، فإذا كانت قيمته صفرا عبر ذلك على تنويع كامل في الاقتصاد (تساوي حصص النشاطات بعد نسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وإن كان مقداره واحدا، فإن التنوع يعتبر معدوما أو تركز تام للاقتصاد في نشاط واحد، وكلما ارتفع المعامل دل ذلك على ضعف التنويع الاقتصادي.

يتضح من خلال الجدول (1) أن المؤشرات قد اعتمدت في مجملها ما يعرف إحصائيا بمقاييس النزعة المركزية والتشتت، فهي بسيطة في تركيبها، قائمة على قياس مدى مساهمة قطاع معين في تحقيق الناتج الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

2. الحكم الراشد:

يعتبر الحكم الراشد من المفاهيم التي وجدت تزامنا مع بروز الحضارات البشرية، فرغم حداثة المصطلح إلا أن ممارساته كانت تتطلبها تجمعات الأفراد بما يضمن تقليل الصراعات فيما بينهم وبذلك السعي لتحقيق مصالح الجميع. فما ورد في القرآن الكريم بديل قوله تعالى: قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ" (يوسف/55)، إنما هو سعي لأن يكون هناك حكم راشد متولد أساسا من أمانة وحكمة السلطة العليا في البلاد. ولعل سعي العديد من الحضارات لوضع قوانين تضمن حسن سير حكوماتهم آنذاك إنما هو دليل واضح على ممارستهم لما يعرف حاليا بالحكم الراشد، فهذا الأخير مطلوب متى ما توافرت هناك صراعات بفعل اختلاف دوال المنفعة لدى الأشخاص (طبيعيون أو معنويون) تتطلب التقليل منها بتدخل طرف ثالث من خلال اعتماد سياسات، قوانين، أنظمة، وغيرها.

تم اعتماد مصطلح الحوكمة *« Gouvernance/ Governance»* بداية على مستوى المؤسسات الاقتصادية كنتيجة حتمية لفكرة الوكالة القائمة على أن اختلاف مصالح المسيرين والمساهمين يؤدي بالضرورة إلى نشوب صراعات تتطلب التقليل منها باعتماد آليات مختلفة اصطلح عليها بحوكمة الشركات، إلا أنه وعلى المستوى الكلي قد تأخر ظهور مصطلح الحكم الراشد والذي بعكس سلطة الدولة في تسيير شؤون البلاد تسييرا محكما بفعل الأفكار الاقتصادية الرأسمالية الداعية بضرورة تقليل تدخل الدولة قدر الإمكان في الشؤون الاقتصادية، ليتم التأكيد على دورها في ضمان اقتصاديات الدول وتحقيق الاستقرار على مستواها وبذلك ضمان رفاهية المجتمع بفعل النداءات المتكررة بضرورة تبني حكم راشد على مستوى الدول من قبل مختلف المنظمات والهيئات الدولية تزامنا مع الارتفاع الملحوظ لمعدلات الفساد في الكثير من الدول.

هناك العديد من الاجتهادات لتعريف الحكم الراشد، ويرجع التعدد إلى اختلاف الباحثين والهيئات من حيث منطلقاتهم الفكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،...، فقد عرفه البنك الدولي على أنه: "التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام"[6]، أي أن الحكم الراشد إنما هو آليات سواء تعلق الأمر بمؤسسات أو قوانين وأعراف، حيث يشترط أن تتمتع بالسلطة التي يفرضها بداية القبول العام، حتى تتمكن من تحقيق الهدف الذي وجدت لأجله وهو الصالح العام. في حين عرفته هيئة الأمم المتحدة في تقريرها السنوي الصادر سنة 1993 على أنه: "طريقة تشاركية للحكم ولتسيير الشؤون العامة، ترتكز على تعبئة الفاعلين السياسيين، الاقتصاديين والاجتماعيين للقطاعين العام والخاص، وكذا المجتمع المدني بهدف ضمان الرفاهية المستدامة لكل المواطنين"[7]، فهي بذلك أشارت إلى مبدأ هام من مبادئ الحكم الراشد "المشاركة" ففتحت المجال بذلك أمام كل الفاعلين لتحقيق حكم رشيد وتسيير شؤون العامة بطريقة فعالة، حتى أن المشاركة تمتد لمؤسسات القطاع الخاص وكذا المجتمع

المدني، ليتم من خلال هذه المشاركة ضمان رفاهية مستدامة، فهي اشترطت استدامة الرفاهية وليست آنيتها مما يبرز الرؤية الاستراتيجية لمؤسسات الحكم الراشد. وفي تعريف شامل للعديد من جوانب الحكم الراشد، فقد أبرزت ذات الهيئة في برنامجها الإنمائي مفهوم الحكم الراشد وفق الآتي: "الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، ويتضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يتضمن التعبير عن أكثر الأفراد فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية"[8]، فإلى جانب مبدأ المشاركة تمت الإشارة إلى كل من الشفافية مما يجعل من قرارات سلطات ومؤسسات الحكم تلقى قبولا عاما لوضوحها، والمساءلة التي تتيح إمكانية معاقبة الجهة المقصرة في حدود مسؤولياتها، ودعم سيادة القانون كمبدأ يؤكد ضرورة أن يكون القانون سلطة مستقلة يتمتع فيها القاضي بحصانة دبلوماسية تمكنه من اتخاذ الأحكام اللازمة اتجاه أي طرف دون أي محاباة، كما تناول التعريف إشارة لفئة هامة من أصحاب المصالح والمتمثلة في الفئة المعوزة، فالحكم الراشد وجد أساسا حتى يضمن رفاهية كل الأفراد، وفي هذا الإطار اعتبر انتشار الفقر دليلا على عدم فاعلية سلطات حكم معين. بتعريف أكثر بساطة وشمولية، أشار *Kato et al.* (2000) إلى أن الحكم الراشد إنما هو: "أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بهدف تحقيق التنمية"[9]، أي أن الحكم الراشد باختصار هو سعي مؤسسات الدولة لتسيير موارد البلاد تسييرا عقلانيا له أن يضمن تنمية مستدامة.

تتعدد أبعاد الحكم الراشد وتتنوع بحسب وجهات نظر الباحثين واختلاف منطلقاتهم، ما سيتم التطرق له حاليا واعتماده ضمن الجانب التطبيقي فيما بعد هو أبعاد الحكم الراشد الستة المستخدمة في قياس مستويات تطبيق الحكم الراشد *Worldwide Governance Indicators*، حيث[10]:

أ. التصويت والمساءلة: يتم من خلال هذا المؤشر قياس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.

ب.الاستقرار السياسي: من خلال هذا المؤشر يتم قياس احتمال زعزعة استقرار الحكومة من خلال العمليات الإرهابية والانقلابات.

ج. كفاءة الحكومة: يقيس المؤشر نوعية الخدمات العامة ومدى استقلالها عن الضغوطات السياسية.

د. جودة التنظيم: يقيس المؤشر قدرة الحكومة على توفير سياسات وطرق سليمة لها أن تنمي القطاع الخاص، وذلك من خلال توفير البيئة المناسبة للأعمال والتقليل من القيود المفروضة على الشركات.

هـ. سلطة القانون: يتم من خلاله قياس مدى ثقة الفاعلين في أحكام القانون في مجتمع ما ومدى التقيد بها، بما في ذلك عدد الجرائم المسجلة.

الحد من الفساد: يتم من خلاله قياس مدى الرقابة على استغلال السلطة العامة استغلالا سيئا يتيح إمكانية تحقيق مكاسب خاصة، بالإضافة إلى سيطرة النخب السياسية على موارد الدولة.

ثانيا: الإطار المنهجي للبحث

لتنفيذ أهداف البحث سيتم تحليل المعطيات المتاحة حوله والمستمدة من قواعد البيانات المعدة من قبل الهيئات المتخصصة اعتمادا على أساليب رياضية مختلفة.

1. مجتمع البحث ومتغيراته:

بغية إتمام الجانب التطبيقي للبحث سيتم التركيز على معطيات أربع دول عربية مصدرة للبترول: الجزائر، الكويت، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وذلك للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014؛ أي بمعدل 60 مشاهدة.

وقد تم استخراج المؤشرات المتعلقة بأبعاد الحكم الراشد اعتمادا على قاعدة البيانات المتاحة على الموقع www.govindicators.org، مع ملاحظة منحنا نفس قيمة 2000 لسنة 2001 على اعتبار أن المؤشر خلال السنوات الأولى كان يعد كل سنتين، في حين تم استخراج المعطيات المتعلقة بالقطاعات لكل دولة استنادا لهيئات الإحصاء على مستواها، ليتم اعتمادا على ما أتيح حساب معدلات التنويع الاقتصادي باعتماد معامل هرفندال هرشمان. فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي –والذي أدرج كمتغير وسيط فقط- فقد تم التعبير عنه من خلال نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي/الفرد واستخرجت قيمه من موقع البنك الدولي. يلخص الجدول (2) متغيرات البحث:

الجدول (2): متغيرات الدراسة

المتغيرات			الرمز
التنويع الاقتصادي		*Economic diversification/ diversification économique*	DIV
النمو الاقتصادي		*Economic growth/ croissance économique*	EG
الحكم الراشد	المساءلة والتصويت	*Voice and accountability/Participation des citoyens et la responsabilisation*	VA
	الاستقرار السياسي	*Political stability/Stabilité politique*	PS
	كفاءة الحكومة	*Government effectiveness/Efficacité des pouvoirs publics*	GE
	جودة التنظيم	*Regulatory quality/Poids de la réglementation*	RQ
	سيادة القانون	*Rule of law/Etat de droit*	RL
	الرقابة على الفساد	*Control of corruption/Absence de la corruption*	CC
$DIV = \beta_0 + \beta_1 GOV + \varepsilon$			

المصدر: تلخيص متغيرات البحث.

يعطى نموذج البحث وفق ما يوضحه الشكل (1):

الشكل (1): نموذج البحث

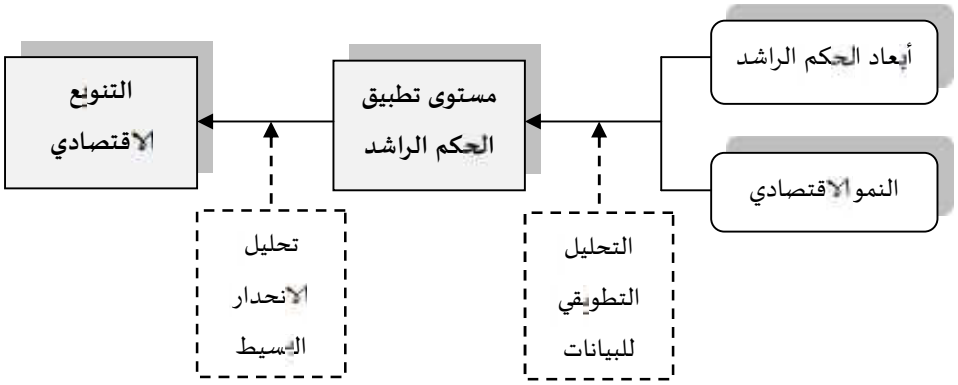

المصدر: تلخيص فكرة البحث.

يلخص الشكل (1) أهم الخطوات التي سيتم اتباعها لتحقيق أهداف البحث، فانطلاقا من اعتماد أبعاد الحكم الراشد كمدخلات يفترض أن تؤثر على النمو الاقتصادي والذي يعتبر مخرجا، يتم تحديد مستوى تطبيق الحكم الراشد في الدول محل البحث، فلا يهم تطبيق بعد معين إذا لم تكن هناك نتائج إيجابية وانعكاس مباشرة له على أرض الواقع. لاختبار أثر مستوى تطبيق الحكم الراشد على التنويع الاقتصادي في الدول محل البحث سيتم اعتماد معادلة الانحدار البسيط في ذلك.

2. **التحليل التطويقي للبيانات *Data Envelopment Analysis (DEA)/ L'Analyse d'Enveloppement des données (AED)***: التحليل التطويقي للبيانات هو طريقة رياضية لا معلمية وضعت من قبل الباحثين *Charnes, Cooper* و*Rhondes* سنة 1978 لتقييم كفاءة وحدات اتخاذ القرار في المنظمات غير الربحية أين يفترض استخدام مجموعة متماثلة من المدخلات والمخرجات، حيث أن التحليل يمكن من تقييم قدرة وحدة اتخاذ قرار (*Decision Making Unit DMU*) على تحويل المدخلات إلى مخرجات دون الحاجة لتفسير العلاقة التي تربط المدخلات بالمخرجات، فالتحليل التطويقي للبيانات يساعد على قياس كفاءة وحدة اتخاذ قرار *« 0 » DMU* مقارنة مع مجموعة من وحدات اتخاذ القرار *« n » DMUs* من عينة معينة، والهدف من ذلك هو تحديد مستوى كفاءة $(0 \leq \theta \leq 1)$ كل وحدة اتخاذ قرار عن طريق مقارنة مدخلاتها ومخرجاتها بالنظر لبقية وحدات اتخاذ القرار[11]. وقد اصطلح على هذه الطريقة بالتحليل التطويقي للبيانات بالنظر إلى أن الوحدات الكفؤة تشكل حدودا (تغلف) لبقية الوحدات غير الكفؤة[12]. وعليه، فمستوى الكفاءة لكل وحدة اتخاذ قرار يحسب بالنظر لحدود الكفاءة التي ترسمها الوحدات الكفؤة، فتكون كفاءة الوحدات الواقعة على الحدود مساوية للواحد الصحيح (أو 100%)، في حين أن الوحدات الواقعة تحت خط حد الكفاءة تحقق مستوى كفاءة يقل عن الواحد الصحيح (أو 100%) وبالتالي يكون لديها هامش لتحسين أدائها حتى تبلغ بذلك الكفاءة التامة، مع ملاحظة أنه لا يمكن أن تكون هناك وحدات اتخاذ قرار تقع فوق حدود الكفاءة وهذا لعدم إمكانية تسجيل مستوى كفاءة يفوق الواحد الصحيح[13].

للتحليل التطويقي للبيانات عدة صيغ رياضية تختلف باختلاف التوجه المستعمل من جهة سواء كان داخليا (*L'orientation input*) وهذا بالتقليل من المدخلات مع الحفاظ على نفس مستوى المخرجات أو خارجيا (*L'orientation output*) وهذا بتعظيم المخرجات باعتماد مستوى معين من المدخلات، ومن جهة أخرى بالنظر إلى الطريقة المعتمدة هل يتم العمل بعوائد الحجم الثابتة (*Le modèle de rendements d'échelle constants/constant returns to scale –CRS-*) أو عوائد الحجم المتغيرة (*Le modèle de rendements d'échelle variables/variable returns to scale –VRS-*). حيث يتم تحديد التوجه المراد اعتماده بين كونه داخليا أو خارجيا بالنظر إلى قدرة متخذ القرار على التأثير، فإذا كان متخذ القرار له القدرة على تغيير المدخلات اعتبر التوجه داخليا، وإذا كانت له القدرة على تغيير المخرجات عد التوجه خارجيا، فإذا ما كانت هناك صعوبة في تحديد نوع التوجه يتم النظر للهدف الذي يريد متخذ القرار بلوغه، هل يسعى لتقليل المدخلات أو تعظيم المخرجات[14]، بالنظر لموضوع بحثنا، فسيتم اعتماد التوجه الداخلي باعتبار أن متخذ القرار له أن يؤثر على أبعاد الحكم الراشد، في حين لا يمكنه التأثير بصفة مباشرة على النمو الاقتصادي.

أما عن الاختيار بين عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة فهو يتوقف على وحدات اتخاذ القرار في حد ذاتها، فإذا كانت الوحدات تعمل عند الحجم الأمثل لها والذي يتحقق في ظل المنافسة التامة نكون أمام عوائد حجم ثابتة، أما إذا كانت تعمل عند حجم يقل عن الحجم الأمثل والذي يتحقق في ظل المنافسة غير التامة أو الاحتكار نكون أمام عوائد الحجم المتغيرة، والملاحظ أن عوائد الحجم الثابتة صعبة التحقق على أرض الواقع بالنظر لغياب المنافسة التامة في كثير من الأحيان[15]. سيتم ضمن بحثنا هذا اعتماد عوائد الحجم الثابتة مع افتراضنا أن جميع الدول تعمل عند حجمها الأمثل، ويرجع سبب اختيارنا لعوائد الحجم الثابتة إلى أن عدد المشاهدات الكفؤة تقل وفق هذه الطريقة، حيث يتم رسم حدود الكفاءة وفق خط مستقيم مما يجعلنا نقلل عدد الوحدات الكفؤة، على عكس عوائد الحجم المتغيرة والتي يتم فيها رسم حدود الكفاءة بتتبع مختلف النقاط. الشكل (2)[16] يقرب وجهة النظر هذه:

الشكل (2): حدود الكفاءة باستخدام النموذج التطويقي للبيانات

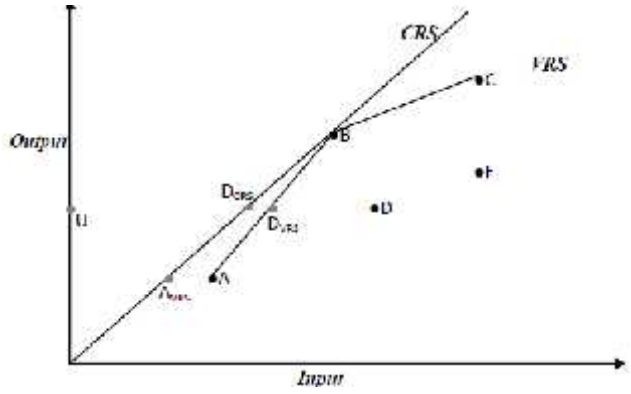

بالنظر للشكل(2) نجد أن مركز اتخاذ القرار B يعتبر كفؤا سواء تم اعتماد عوائد الحجم الثابتة أو المتغيرة، في حين أن مركزي اتخاذ القرار A وC حققا كفاءة بالنظر لعوائد الحجم المتغيرة دون الثابتة، أما عن مركزي اتخاذ القرار E وD فلم يحققا كفاءة، مع الإشارة أن النقاط التي تقع على حدود الكفاءة تكون كفاءتها مساوية للواحد الصحيح، وتقل كلما ابتعد مركز اتخاذ القرار عن حدود الكفاءة. إذا ما أردنا حساب الكفاءة انطلاقا من الرسم البياني ومع اعتماد التوجه الداخلي نجد أن كفاءة مركز اتخاذ القرار D مثلا تمثل حاصل قسمة المسافة UD_{CRS} على UD في حالة عوائد الحجم الثابتة، وتساوي حاصل قسمة المسافة UD_{VRS} على UD في حالة عوائد الحجم المتغيرة، مما يجعل من الكفاءة بناء على عوائد الحجم المتغيرة أكبر من الثابتة.

يعطى الشكل الرياضي للتحليل التطويقي للبيانات وفق الآتي[17]:

إذا افترضنا وجود n وحدة اتخاذ قرار $DMUs$ ولكل وحدة اتخاذ قرار لدينا $j=1.....n$ من المدخلات والمخرجات، تكون المدخلات الخاصة بمركز اتخاذ القرار j: $(x_{1j}, x_{2j},..., x_{mj})$ DMU_j ممثلة وفق المصفوفة $X(m*n)$، والمخرجات $(y_{1j}, y_{2j},..., y_{sj})$ ممثلة وفق المصفوفة $Y(s*n)$:

$$X=\begin{pmatrix} x_{11} & x_{12} & \cdots & x_{1n} \\ x_{21} & x_{22} & \cdots & x_{2n} \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ x_{m1} & x_{m2} & \cdots & x_{mn} \end{pmatrix} \quad ; \quad Y=\begin{pmatrix} y_{11} & y_{12} & \cdots & y_{1n} \\ y_{21} & y_{22} & \cdots & y_{2n} \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ y_{s1} & y_{s2} & \cdots & y_{sn} \end{pmatrix}$$

تقاس الكفاءة بقسمة المخرجات على المدخلات، والهدف هو إيجاد أوزان المدخلات$(v_i(i=1,..., m)$ وأوزان المخرجات $(u_r(r=1,...,s)$ التي لها أن تعظم الكفاءة، فتصاغ بذلك رياضيا وفق الآتي:

$$\begin{cases} \max \theta = \dfrac{u_1 y_{10} + u_2 y_{20} + \cdots + u_s y_{s0}}{v_1 x_{10} + v_2 x_{20} + \cdots + v_m x_{m0}} \\ sous\ les\ contraintes: \\ \dfrac{u_1 y_{1j} + u_2 y_{2j} + \cdots + u_s y_{sj}}{v_1 x_{1j} + v_2 x_{2j} + \cdots + v_m x_{mj}} \leq 1 (j = 1,...,n) \\ v_1, v_2, ..., v_m \geq 0 \\ u_1, u_2, ..., u_s \geq 0 \end{cases}$$

باعتماد البرمجة الخطية يكون لدينا:

$$\begin{cases} max\theta = u_1 y_{10} + \cdots + u_s y_{s0} \\ sous\ les\ contraintes: \\ v_1 x_{10} + \cdots + v_m x_{m0} = 1 \\ u_1 y_{1j} + \cdots + u_s y_{sj} \leq v_1 x_{1j} + \cdots + v_m x_{mj}\ (j = 1,...,n) \\ v_1, v_2, ..., v_m \geq 0 \\ u_1, u_2, ..., u_s \geq 0 \end{cases}$$

يمكن تحديد الحلول المثلى للنموذج باستخدام مختلف الطرق المعتمدة في البرمجة الخطية. تفترض أيضا الطريقة إيجابية القيم، لذلك سيتم تعديل أي قيمة سالبة بإضافة الفرق حتى تكون موجبة لجميع القيم الأخرى.

ثالثا: نتائج البحث

1. التنويع الاقتصادي في الدول العربية محل البحث:

لتحديد معدلات التنويع الاقتصادي في الدول الأربع خلال فترات البحث تم احتساب معامل هرفندال-هرشمان الخاص بكل دولة، أين تم الحصول على البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي وتقسيماته بحسب قطاعات النشاطات المختلفة للدول الأربع خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 اعتمادا على قواعد البيانات الإحصائية الرسمية المعتمدة من قبل كل دولة. الشكل (2) يلخص تغيرات معامل هرفندال-هرشمان للدول محل الدراسة خلال فترات الدراسة:

الشكل (2): معامل هرفندال-هرشمان للتنويع الاقتصادي في الدول محل البحث

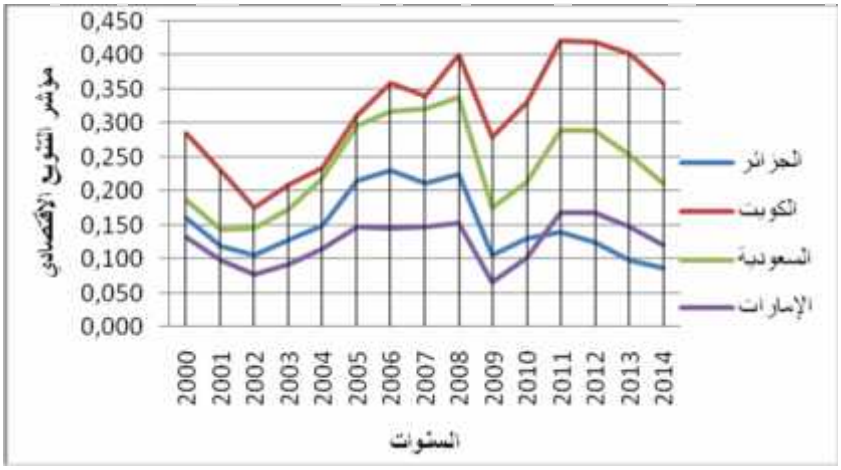

المصدر: معالجة معطيات قواعد البيانات الإحصائية للدول.

أشرنا سابقا إلى أن معامل هرفندال-هرشمان يعتبر جيدا كلما كان منخفضا مما يدل على تساوي القطاعات في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، انطلاقا من الشكل (2) يتبين أن الكويت تعتبر أقل الدول تنويعا لاقتصادها، تليها في الترتيب السعودية، ويفارق ضعيف الجزائر رغم تحسنها الملحوظ خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالإمارات التي يعتبر اقتصادها الأحسن من حيث مشاركة القطاعات الأساسية في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي. تجدر الإشارة أن القطاعات المعتمدة في حساب مؤشر هرفندال-هرشمان هي نفسها فيما يتعلق بدول الخليج، وهي القطاعات التي اعتبرها مجلس التعاون الخليجي أهم القطاعات، وتشمل: المناجم والمحاجر، الصناعات التحويلية، التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، النقل والاتصالات والتخزين، الخدمات الحكومية، الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال وكذا الخدمات المالية والتأمين، بالإضافة إلى نشاطات أخرى، ليبلغ بذلك عدد القطاعات المعتمدة في حساب معامل هرفندال-هرشمان تسعة قطاعات، مقارنة بسبعة قطاعات فيما يتعلق بالجزائر، ولعل ترتيب الدول وفق الشكل (2) بما يمنح الجزائر مرتبة جيدة مقارنة بهذه الدول قد تقل مصداقيته بفعل التباين في القطاعات من جهة، بالإضافة إلى قلتها في حالة الجزائر مما يجعل من قيمة المعامل ترتفع تلقائيا. ما يلاحظ هو غياب الزراعة كقطاع هام ضمن دول خليج وبروزها ضمن الجزائر والذي يتم إرجاعه إلى عوامل مناخية (راجع الملحق 2).

إن قيام اقتصاد هذه الدول على البترول بشكل كبير جعل من مؤشرات تنوعها الاقتصادي تستجيب لمساهمة قطاع المناجم والمحاجر بشكل ملحوظ، فمؤشرات التنويع الاقتصادي تتبع نفس معامل التوجيه في ارتفاعها وانخفاضها طيلة فترة البحث وفي الدول الأربع. كما يلاحظ انخفاض في المؤشرات من 2008 إلى 2009 تزامنا مع نتائج الأزمة المالية العالمية، وتعتبر السعودية الأكثر تأثرا.

لاختبار الفرضية الأولى المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والمصاغة وفق الآتي: **"تتباين الدول محل الدراسة فيما بينها فيما يتعلق بمؤشرات تنويعها الاقتصادي خلال فترة الدراسة"**، تم اعتماد اختبار تحليل التباين ذي المعيار الواحد *"ANOVA à 1 facteur"* القائم على مقارنة متوسطات التنويع الاقتصادي المحققة في كل دولة، حيث يفترض الاختبار قبول الفرضية الصفرية والتي تقضي بتساوي المتوسطات الخاصة بكل دولة إذا كانت الدلالة الإحصائية غير معنوية، في حين يكون هناك تباين وبذلك قبول الفرضية البديلة والتي تقضي بوجود تباين بين متوسطات معدلات النمو الاقتصادي في الحالة العكسية. الجدول (3) يلخص نتائج اختبار تحليل التباين:

الجدول (3): تباين معدلات التنويع الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة

البيان	التباين بين الدول	
	إحصائية F	الدلالة الإحصائية
التنويع الاقتصادي	32.195	0.000

المصدر: معالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج *SPSS*.

يتضح من خلال الجدول (3) أن الاختلاف بين الدول في تنويعها الاقتصادي والموضح من خلال الشكل السابق يعتبر معنويا، حيث أن الدلالة الإحصائية قد انخفضت عن 0.05 مما يجعلنا نقبل بالفرضية البديلة لتحليل التباين والتي تنص على عدم تساوي المتوسطات الحسابية وتباينها، ومنه تقبل الفرضية الأولى: **"تتباين الدول محل الدراسة فيما بينها فيما يتعلق بمؤشرات تنويعها الاقتصادي خلال فترة الدراسة"**.

2. مستوى تطبيق الحكم الراشد في الدول العربية محل الدراسة:

سيتم اعتماد أبعاد الحكم الراشد الستة المشار إليها ضمن الجانب النظري للبحث، وتتراوح قيمة المؤشرات بين 2.5 و(2.5)، حيث يعتبر التطبيق جيدا كلما كانت قيمة المؤشر موجبة واقتربت من 2.5 والعكس. الجدول (4) يلخص تطبيق أبعاد الحكم الراشد الستة في كل دولة خلال فترة البحث في المتوسط:

الجدول (4): تباين معدلات تطبيق أبعاد الحكم الراشد في الدول العربية محل البحث

أبعاد الحكم الراشد	الجزائر		الكويت		السعودية		الإمارات	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
VA	-1	0.13	-0.47	0.14	-1.66	0.15	-0.87	0.17
PS	-1.31	0.23	0.31	0.23	-0.29	0.25	0.86	0.07
GE	-0.61	0.15	0.04	0.13	-0.15	0.18	0.93	0.22
RQ	-0.84	0.31	0.15	0.22	0.04	0.09	0.69	0.20
RL	-0.75	0.19	0.52	0.15	0.15	0.10	0.55	0.13
CC	-0.62	0.18	0.50	0.45	-0.15	0.18	0.96	0.36

المصدر: معالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج *SPSS*.

بالنظر إلى بعد التصويت والمساءلة كبعد هام من أبعاد الحكم الراشد يفتح المجال أمام مشاركة المواطنين في رسم سياسة الدولة، فيلاحظ أن مؤشرات الدول الأربع خلال فترات البحث كلها سالبة مما يعكس ضعف تطبيق البعد، أي أن الأفراد لا يمكنهم اختيار ومساءلة من اختاروهم كممثلين لهم بشكل جيد، فمن حيث التصويت نجد أن الدول تعاني عموما عزوفا سياسيا لنقص ثقتها في حكوماتها (الجزائر) أو لانتشار ظاهرة الولاء لجهة معينة مما يقلص من درجة الشفافية حال التصويت (دول الخليج المعتمدة ضمن البحث). بالنظر للوضع بالجزائر، نجد أنه رغم ما عرفته الجزائر من تعددية حزبية بعد خروجها من نظام الحزب الواحد إلا أن هذا لم يحدث تغييرا جوهريا على مستوى الحكم، فهذا الأخير لم يخرج من دائرة حزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال وهذا إنما هو نتاج ما يعرف بالشرعية الثورية التي تعتبر شرطا أساسيا في الحكم بالجزائر. في حين أن دول الخليج تتبع النظام الملكي مما يجعل الحكم بيد عائلة أو قبيلة واحدة تفرض على المواطنين ضرورة الولاء والانصياع. أما عن المساءلة فهي ترتبط إلى حد ما بسلطة القانون، فلا تتحقق مساءلة إلا إذا كانت هناك سيادة للقانون بحيث يخضع مختلف الأطراف للمحاكمة العادلة حال الإخلال بمسؤولية معينة، فما يلاحظ في الجزائر مثلا أنه رغم ما يكرسه الدستور من استقلالية للسلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أنه يبقى لرئيس الجمهورية الحق في إصدار أحكام قضائية ليتم الخلط بذلك بين الأدوار الثلاث مما يحد من استقلالية السلطة القضائية. أما عن كفاءة الحكومة فتعتبر الإمارات والكويت الأحسن من حيث استقلال حكومتها عن الضغوطات السياسية وهو عكس ما يسجل على كل من الجزائر والسعودية، في حين تتراجع بشكل واضح مؤشرات جودة التنظيم في الجزائر مما يعكس ضعفا في تنظيم شؤون الدولة وإقامة بيئات أعمال تشجع على الاستثمار عكس ما يسجل على دول الخليج الثلاث في المتوسط. يبقى بعد الرقابة على الفساد هو الآخر ضعيفا جدا من حيث التطبيق في كل من الجزائر وبدرجة أقل في السعودية على عكس الإمارات والكويت، فانتشار فكرة فساد السلطات العمومية لدى المواطنين له أن يرفع من تذمرهم الأمر الذي يجعل من هذه المجتمعات بؤرا للتوتر.

عن الاستقرار السياسي للدول، ففي حين تعتبر الإمارات والكويت دولتين تتمتعان باستقرار سياسي، فإن هذا الأخير مغيب في الجزائر وبدرجة أقل في السعودية، وقد يرجع السبب في ذلك فيما

يتعلق بالجزائر إلى العشرية السوداء التي عاشتها الدولة والتي جعلت منها دولة بخلفية مشبوهة على الصعيد العالمي، في حين أن ضعف الاستقرار السياسي بالسعودية راجع أساسا إلى خطر الطائفية من جهة وإلى ما تعانيه المنطقة من جهة أخرى (أزمة اليمن وخطر الحوثيين).

انطلاقا من المعطيات إجمالا فإنه تبقى المؤشرات متذبذبة عموما طيلة فترة البحث، مع ملاحظة تراجع في مختلف الأبعاد خلال الثلاث سنوات الأخيرة في المتوسط تزامنا مع الربيع العربي الذي عصف بكل من اليمن، تونس، مصر، ليبيا وسوريا. ما يتم التأكيد عليه في هذه النقطة أن الدول العربية مجتمعة بحسب الباحثين لا تفتقر إلى التشريعات اللازمة لضمان حكم راشد بل تفتقر إلى تطبيق هذه التشريعات، فالجزائر مثلا سعت عبر دساتيرها وقوانينها المختلفة إلى تكريس مختلف الحريات (صحافة، إعلام، جمعيات،...) إلا أن التطبيق على أرض الواقع يطرح مشكلا، فليس تدني الحكم الراشد في الدول يدعو إلى إصدار قوانين جديدة بل إلى احترام ما هو موجود من قوانين.

إجمالا لما ذكر، يلاحظ أن الجزائر تصنف في مرتبة أخيرة مقارنة بدول الخليج الثلاث في تبنيها لأبعاد الحكم الراشد في المتوسط. في حين يعتبر تطبيق الحكم الراشد في الكويت والإمارات ممتازا مقارنة بالسعودية رغم أنه تجمعها نفس الخصائص السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. يبقى بعد المساءلة مغيبا في الدول مجتمعة، ويعتبر بعد الرقابة على الفساد وكفاءة الحكومة الأفضل من حيث التطبيق في المتوسط في الدول مجتمعة.

لاختبار الفرضية الثانية لبحثنا هذا والتي مفادها: **"يعتبر مستوى تطبيق الحكم الراشد في الدول محل البحث متوسطا في المجمل"** تم استخدام نموذج التحليل التطويقي للبيانات -كما سبقت الإشارة لذلك- والجدول (5) يلخص النتائج:

الجدول (5): متوسط تطبيق الحكم الراشد في الدول محل البحث

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
0.55	0.29	1	0.02

المصدر: معالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج *SIAD V3*.

انطلاقا من الجدول (5) يلاحظ أن مستوى تطبيق الحكم الراشد يعتبر متوسطا في الدول العربية محل البحث للفترة 2000-2014 في المتوسط، وهذا بالنظر لكون مخرجات نموذج تطويق البيانات محصورة بين الصفر والواحد الصحيح (0-100%)، أين تنحرف القيم عن وسطها الحسابي بنسبة 29% وهي نسبة معتبرة تؤكد عدم التجانس بين الدول في تحقيقها لمستويات الحكم الراشد، يبرز ذلك أكثر بالمدى الواسع بين أكبر قيمة مسجلة وأدناها. إن النتائج المتوصل لها تؤكد فرضيتنا: **"يعتبر مستوى تطبيق الحكم الراشد في الدول محل البحث متوسطا في المجمل".**

3. أثر مستوى تطبيق الحكم الراشد على التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات محل الدراسة

فالهدف بذلك هو إثبات ما إذا كانت أبعاد الحكم الراشد لها أثر على التنويع الاقتصادي للدول بما يثبت سعي الحكومات لتسيير شؤون الدول بما يخدم نموها الاقتصادي من خلال التنويع الاقتصادي

ليضمن بذلك رفاهية للمجتمع. توافقا مع ضبط متغيرات الدراسة ومؤشراتها ضمن الإطار المنهجي للدراسة، تكون نتائج دراسة صلاحية نموذج الانحدار لاختبار الفرضية التي مفادها: **"يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمستوى تطبيق الحكم الراشد على التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة"** موضحة في الجدول (4):

الجدول (4): صلاحية نموذج الانحدار البسيط

أثر مستوى تطبيق الحكم الراشد على التنويع الاقتصادي	معامل التحديد	مستوى الدلالة	القرار
	0.019	0.294	مرفوض

المصدر: معالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج *SPSS*.

انطلاقا من الجدول (4) يلاحظ تدني القوة التفسيرية لتأثير مستوى تطبيق الحكم الراشد على التنويع الاقتصادي عند مقدار 0.05، وذلك في ظل معامل تحديد ضعيف جدا 0.019 ومستوى دلالة يفوق مقدار الخطأ المعمول به. وعليه، يتم الحكم بعدم وجود أثر لمستوى تطبيق الحكم الراشد على التنويع الاقتصادي، فهل هناك علاقة تربطهما؟ للتاكد من وجود علاقة بين المتغيرين سيتم اعتماد معامل كاي تربيع.

الجدول (5): العلاقة بين الحكم الراشد والتنويع الاقتصادي

اختبار كاي تربيع	القيمة	مستوى الدلالة	القرار
	3180	0.089	مرفوض

المصدر: معالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج *SPSS*.

من خلال الجدول (5) يتبين غياب القوة التفسيرية للعلاقة بين الحكم الراشد والتنويع الاقتصادي، مما يجعلنا نرفض فرضية وجود علاقة أو تأثير بين المتغيرين ضمن الاقتصاديات المعنية بالدراسة. إن النتيجة المتوصل إليها تعكس غياب الرؤية الاستراتيجية لدى الدول محل الدراسة في تبنيها لمختلف السياسات الداعمة للتنويع الاقتصادي على مستواها.

خلاصة:

حاولنا من خلال ورقتنا البحثية هذه معالجة فكرة تأثر التنويع الاقتصادي بأبعاد الحكم الراشد في كل من الجزائر، السعودية، الكويت والإمارات كدول عربية مصدرة للبترول، مجيبين بذلك على إشكالية البحث: **ما مدى تأثر مؤشرات التنويع الاقتصادي بأبعاد الحكم الراشد في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2000 إلى 2014؟**، حيث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- تتباين الدول محل الدراسة من حيث معدلات تنويع اقتصادها في المتوسط، حيث أن جميعها يعتمد على قطاع المناجم والمحاجر والذي يحتوي بدوره على البترول الذي يعتبر أهم مورد لهذه الدول.
- على صعيد الحكم الراشد، تصنف الجزائر في المرتبة الأخيرة من حيث التطبيق، في حين تعتبر الإمارات أحسن دولة في ذلك، كما يسجل تطبيق جد سلبي لبعد المساءلة والتصويت ناتج أساسا عن ضعف نظام الحكم في هذه الدول.

- يعتبر تطبيق الحكم الراشد استنادا لتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي متوسطا في المجمل مما يعكس أن أبعاد الحكم الراشد لم تحقق الهدف الذي وجدت من أجله بالشكل المطلوب.
- لايتأثر التنويع الاقتصادي في الدول محل البحث بمستوى تطبيقها للحكم الراشد.

وقد أشرنا خلال بحثنا إلى أن الدول العربية عموما لا تعتبر ضعيفة من حيث تشريعاتها بل ما تحتاجه هو تطبيق هذه التشريعات، وفي هذا الصدد يتطلب الأمر منح استقلالية تامة للسلطات القضائية، ومحاولة التقرب أكثر من الشعب بما يضمن تحقيق رغباته سواء من حيث تقوية الإدارات العمومية، وضع آليات جديدة تضمن التقليل قدر الإمكان من حالات الفساد، فتح مجال الاستفتاء قبل إجراء أي تعديل دستوري خاصة وأن ما سيتضمنه هذا التعديل يعتبر مصيريا، كما أن الأخذ باستشارات الباحثين المتخصصين والهيئات المحلية والدولية يعتبر أمرا مطلوبا بما يضمن تأسيس القرارات على نتائج علمية لها أن تقلل الخطأ. كما أن استشعار أهمية السياسات المتبعة من قبل الحكام في التأثير على النمو الاقتصادي عموما وعلى التنويع الاقتصادي بشكل خاص له أن يضمن تبني رؤى استراتيجية عند اتخاذ أي قرار بما يحقق رفاهية المجتمع على اعتبار أنه أهم صاحب مصلحة.

في الختام، يبقى البحث محدودا بفعل محدودية دقة المعطيات المستخدمة فيه باعتبار أن أغلب المعطيات التي تم استخدامها في العادة يتم التصريح بها من قبل حكومات مختلف الدول مما يقلل من درجة الشفافية.

قواعد البيانات:

- www.govindicators.org
- http://sites.gcc-sg.org/Statistics/
- http://www.stats.gov.sa/
- http://www.fcsa.gov.ae
- http://www.csb.gov.kw/
  http://www.ONS.dz

الإحالات والمراجع:

[1] _ Voir: Bouzid Amaira, «**Gouvernance, libéralisation financière et croissance économique : Aperçu théorique et vérification empirique**», global journal of management and business research, Volume 7, Issue 6, version 1,2012, p :1,2 .

[2] _ Voir: Banque de France, «**Diversification économique en Afrique centrale : Etat des lieux et enseignements**», rapport zone franc, 2007, p :115 .

[3] _ عبد الله غالم، عمر تيمجغدين، **"أثر استراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، م7، ع12، 2014، ص: 66.

[4] _ عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **"التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، م8، ع31، 2014، ص: 57.

[5] _ راجع: ممدوح عوض الخطيب، **"أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي"**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، م18، ع2، ماي 2011، ص ص: 2010-2011؛ عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **"التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، م8، ع31، 2014، ص: 57؛ Pierre-Charles Pupion, « Indices de diversification », revue d'économie industrielle, vol.76, 2e trimestre1996, pp : 115-123.

[6] _ عبد القادر يختار، عبد الرحمان عبد القادر، **"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية"**، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي: "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي" (غير منشور)، 19-21 ديسمبر 2011، الدوحة، قطر، ص: 4.

[7] _ عبد القادر علي بن يحي، **"تأثير فعالية الحكومات على التنمية الاقتصادية للأقطار العربية"**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، ع12، جوان2014، ص: 88.

[8] _ ليلى لعجال، **"واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص: 82.

[9] _ عبد القادر علي بن يحي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[10] _ Voir: Daniel Kaufmann, «**The worldwide governance indicators : Methodology and analytical issues** », global economy and development, 2010, p :4

[11] _ Mariam Kéita, **"Evaluation de la performance des institutions de micro-finance (IMFs) par la méthode d'enveloppement des données"**, thèse de doctorat en administration (non publiée), université du Québec (Québec: Canada), 2007, p: 51.

[12] _ Bassam Hasan and others **"Measuring the performance of construction firms, using data envlopment analysis"**, Tishreen university journal for scientific studies, engineering sciences series, vol.30, n°5, 2008, p: 154, 155.

[13] _ Jean-Marc Huguenin, **"Data envelopment analysis (DEA) : un guide pédagogique à l'intention des décideurs dans le secteur public"**, cahier n°278/2013, Institut de hautes études en administration publique (IDHEAP), Swiss Graduate School of Public Administration (Lausanne : Suisse), 2013, p: 8.

[14] _ Voir: Jean-Marc Huguenin, **Op.cit**, p: 12.

[15] _ Voir: **Ibid**, p: 9, 10.

[16] Voir : Jean-Marc Huguenin, **Ibid**, p: 18.

[17] _ Alex Manzoni, **"A new approach to performrance measurement using data envelopment analysis : implications for organisation behaviour, corporate governance and supply chain management"**, thesis of doctorat in business administration (umpublished), faculty of business and law, Victoria University (Melbourne: Australia), 2007, p: 85-87.

الملحق (1): مؤشرات التنويع الاقتصادي في كل من: الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات المتحدة العربية والكويت

	Années	H		Années	H
KUWAIT	2000	0,325	Algeria	2000	0,161
KUWAIT	2001	0,287	Algeria	2001	0,119
KUWAIT	2002	0,257	Algeria	2002	0,107
KUWAIT	2003	0,271	Algeria	2003	0,129
KUWAIT	2004	0,274	Algeria	2004	0,150
KUWAIT	2005	0,334	Algeria	2005	0,216
KUWAIT	2006	0,373	Algeria	2006	0,231
KUWAIT	2007	0,357	Algeria	2007	0,212
KUWAIT	2008	0,412	Algeria	2008	0,225
KUWAIT	2009	0,306	Algeria	2009	0,105
KUWAIT	2010	0,351	Algeria	2010	0,129
KUWAIT	2011	0,436	Algeria	2011	0,140
KUWAIT	2012	0,435	Algeria	2012	0,125
KUWAIT	2013	0,420	Algeria	2013	0,099
KUWAIT	2014	0,382	Algeria	2014	0,087
KSA	2000	0,204	UAE	2000	0,160
KSA	2001	0,189	UAE	2001	0,132
KSA	2002	0,184	UAE	2002	0,116
KSA	2003	0,208	UAE	2003	0,126
KSA	2004	0,245	UAE	2004	0,136
KSA	2005	0,313	UAE	2005	0,166
KSA	2006	0,332	UAE	2006	0,166
KSA	2007	0,334	UAE	2007	0,168
KSA	2008	0,355	UAE	2008	0,168
KSA	2009	0,213	UAE	2009	0,091
KSA	2010	0,243	UAE	2010	0,128
KSA	2011	0,310	UAE	2011	0,185
KSA	2012	0,284	UAE	2012	0,187
KSA	2013	0,247	UAE	2013	0,170
KSA	2014	0,206	UAE	2014	0,146

الملحق (2): الأنشطة الأساسية ضمن الناتج المحلي الإجمالي لكل من: الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات المتحدة العربية والكويت

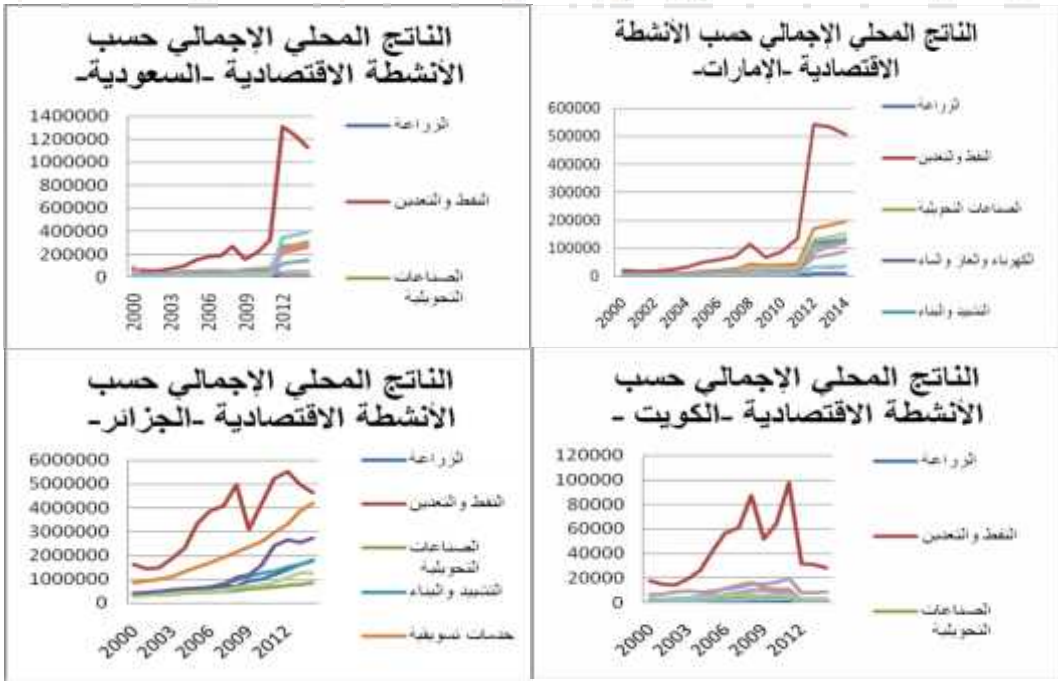

الملحق (3): أبعاد الحكم الراشد في كل من: الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات المتحدة العربية والكويت

	années	Voice and Accountability	Political Stability	Government Effectiveness	Regulatory Quality	Rule of Law	Control of Corruption
algeria	**2000**	-1,21	-1,5	-0,96	-0,69	-1,17	-0,95
algeria	**2001**	-1,21	-1,5	-0,96	-0,69	-1,17	-0,95
algeria	**2002**	-1,12	-1,7	-0,61	-0,59	-0,59	-0,94
algeria	**2003**	-1,14	-1,78	-0,61	-0,55	-0,54	-0,67
algeria	**2004**	-0,82	-1,37	-0,52	-0,54	-0,55	-0,63
algeria	**2005**	-0,76	-0,93	-0,44	-0,43	-0,7	-0,42
algeria	**2006**	-0,92	-1,12	-0,52	-0,58	-0,64	-0,49
algeria	**2007**	-1	-1,13	-0,6	-0,62	-0,71	-0,52
algeria	**2008**	-0,99	-1,09	-0,61	-0,79	-0,71	-0,56
algeria	**2009**	-1,06	-1,22	-0,58	-1,07	-0,76	-0,55
algeria	**2010**	-1,03	-1,26	-0,48	-1,17	-0,75	-0,49
algeria	**2011**	-1	-1,36	-0,57	-1,19	-0,77	-0,5
algeria	**2012**	-0,9	-1,32	-0,55	-1,29	-0,75	-0,48
algeria	**2013**	-0,89	-1,18	-0,56	-1,18	-0,66	-0,47
algeria	**2014**	-0,93	-1,17	-0,51	-1,21	-0,73	-0,61
kuwait	**2000**	-0,24	0,65	-0,12	-0,14	0,58	0,84
kuwait	**2001**	-0,24	0,65	-0,12	-0,14	0,58	0,84
kuwait	**2002**	-0,35	-0,26	0,08	0,31	0,6	1,22
kuwait	**2003**	-0,42	0,24	0,06	0,33	0,56	0,99
kuwait	**2004**	-0,29	0,31	0,07	0,55	0,52	0,96
kuwait	**2005**	-0,49	0,2	0,23	0,45	0,6	0,63
kuwait	**2006**	-0,55	0,36	0,24	0,3	0,58	0,54
kuwait	**2007**	-0,52	0,56	0,11	0,28	0,65	0,49
kuwait	**2008**	-0,52	0,46	0,01	0,18	0,62	0,54
kuwait	**2009**	-0,46	0,34	0,21	0,16	0,61	0,42
kuwait	**2010**	-0,51	0,44	0,18	0,17	0,6	0,4
kuwait	**2011**	-0,54	0,29	0,02	0,09	0,55	0,13
kuwait	**2012**	-0,63	0,18	-0,08	-0,05	0,38	-0,16
kuwait	**2013**	-0,65	0,14	-0,07	-0,09	0,39	-0,15
kuwait	**2014**	-0,65	0,14	-0,15	-0,13	0,05	-0,26
KSA	**2000**	-1,48	0,11	-0,23	-0,07	-0,04	-0,42
KSA	**2001**	-1,48	0,11	-0,23	-0,07	-0,04	-0,42
KSA	**2002**	-1,66	-0,09	-0,31	-0,06	0,11	0,06
KSA	**2003**	-1,67	0,1	-0,31	-0,08	0,24	-0,2
KSA	**2004**	-1,31	-0,68	-0,37	0,04	0,13	-0,36
KSA	**2005**	-1,52	-0,25	-0,39	0,11	0,1	-0,1
KSA	**2006**	-1,7	-0,54	-0,23	-0,06	0,11	-0,25
KSA	**2007**	-1,62	-0,5	-0,11	0,04	0,19	-0,18
KSA	**2008**	-1,65	-0,37	-0,07	0,15	0,19	-0,03

KSA	**2009**	-1,78	-0,51	-0,06	0,18	0,16	-0,01
KSA	**2010**	-1,74	-0,22	0,03	0,18	0,26	0,06
KSA	**2011**	-1,86	-0,46	-0,32	0,03	0,14	-0,37
KSA	**2012**	-1,81	-0,45	0,03	0,1	0,24	-0,06
KSA	**2013**	-1,82	-0,41	0,06	0,08	0,26	-0,01
KSA	**2014**	-1,78	-0,24	0,23	-0,01	0,27	0,1
UAE	**2000**	-0,54	0,88	0,76	0,73	0,72	0,13
UAE	**2001**	-0,54	0,88	0,76	0,73	0,72	0,13
UAE	**2002**	-0,7	0,84	0,82	1,12	0,71	1,25
UAE	**2003**	-1,07	0,96	0,56	0,66	0,57	0,94
UAE	**2004**	-0,76	0,75	0,76	0,83	0,5	1,14
UAE	**2005**	-0,78	0,85	0,75	0,69	0,48	1,07
UAE	**2006**	-1	0,91	0,92	0,65	0,37	0,95
UAE	**2007**	-0,91	0,97	0,92	0,64	0,36	1,08
UAE	**2008**	-0,92	0,7	0,88	0,6	0,49	1,13
UAE	**2009**	-0,84	0,91	1,02	0,47	0,46	0,95
UAE	**2010**	-0,91	0,79	0,91	0,34	0,37	0,93
UAE	**2011**	-0,91	0,91	1,06	0,47	0,53	1,07
UAE	**2012**	-1,01	0,87	1,14	0,68	0,56	1,18
UAE	**2013**	-1,03	0,89	1,17	0,78	0,64	1,29
UAE	**2014**	-1,06	0,81	1,48	0,98	0,71	1,23

الملحق (4): مستويات تطبيق الحكم الراشد في كل من: الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات المتحدة العربية والكويت

	années	D		Années	D
KUWAIT	2000	0,363162	Algeria	2000	1
KUWAIT	2001	0,299746	Algeria	2001	0,959305
KUWAIT	2002	0,322316	Algeria	2002	1
KUWAIT	2003	0,598948	Algeria	2003	1
KUWAIT	2004	0,417334	Algeria	2004	0,683746
KUWAIT	2005	0,407932	Algeria	2005	0,657208
KUWAIT	2006	0,360248	Algeria	2006	0,606031
KUWAIT	2007	0,322894	Algeria	2007	0,718278
KUWAIT	2008	0,260072	Algeria	2008	0,739892
KUWAIT	2009	0,066651	Algeria	2009	0,883458
KUWAIT	2010	0,165714	Algeria	2010	1
KUWAIT	2011	0,431024	Algeria	2011	0,991896
KUWAIT	2012	0,413283	Algeria	2012	1
KUWAIT	2013	0,303369	Algeria	2013	0,882467
KUWAIT	2014	0,313354	Algeria	2014	1
KSA	2000	0,671588	UAE	2000	0,377504
KSA	2001	0,509724	UAE	2001	0,219576
KSA	2002	0,528315	UAE	2002	0,227302
KSA	2003	0,832871	UAE	2003	0,391223
KSA	2004	0,722433	UAE	2004	0,30472
KSA	2005	0,704729	UAE	2005	0,179806
KSA	2006	0,770605	UAE	2006	0,24563
KSA	2007	0,712536	UAE	2007	0,101984
KSA	2008	0,769104	UAE	2008	0,125351
KSA	2009	0,620716	UAE	2009	0,01828
KSA	2010	0,659967	UAE	2010	0,231012
KSA	2011	1	UAE	2011	0,357033
KSA	2012	0,75829	UAE	2012	0,43166
KSA	2013	0,656605	UAE	2013	0,410423
KSA	2014	0,72112	UAE	2014	0,369034